

لنتخلص من المخالفات

الكاتب



ابن الديرة

تطالعنا وسائل الإعلام المتنوعة، يومياً أو أسبوعياً، بأخبار مؤلمة ومؤسفة، نتائجها قد تكون أحياناً مأساوية، عن حادثة تصادم هنا، وانقلاب مركبة هناك، تسفر عن قتلى أو جرحى، أو تحطم مركبات، أو ارتكاب مخالفات غراماتها بأرقام غير مسبوقة، قد تتجاوز مئات الألوف من الدراهم، وقليل من هذه الحوادث عفوي، أو خطأ أو جهل.. لكن كثيراً منها، مقصود ومفتعل بقصد الأذى، أو التحدي أو العناد الفارغ.

الدولة بكل جهاتها المعنية، لم تقصّر في التنبيه والتحذير والتوعية، بدءاً من الشرطة، ثم البلديات، ثم الوزارات جميعها؛ فالشرطة حذّرت مراراً من المخالفات المرورية، وأمرها واضح وضوح الشمس.. الحيلة أثناء القيادة، وعدم الانشغال باستخدام الهاتف أو عدم مراقبة المركبات الأمامية والخلفية، وربط حزام الأمان، وعدم تجاوز السرعات المحددة. هذه كلّها لم تنبّه إلى خطورتها، وتضع العقوبات الرادعة من غرامات وسواها، إلّا حرصاً على سلامة الجميع، ومع ذلك فإن كثيراً يشكون ويكون عند تجديد ملكياتهم، لعدم قدرتهم على تسديد مبالغ المخالفات.. لكن لا ينفع الندم، أو ذرف دموع الحسرة، لأن الأفضل كان التعقل والوعي، فالالتزام وعدم المخالفة، يغنيان عن الغرامات .

أما مخالفات البيئة، فحدّث ولا حرج.. القاء المهملات في الطريق، أو رمي الأكياس في مياه البحر أو في «البرّ»، بعد انتهاء حفل الشواء.

وهناك مخالفات بيع البضائع المغشوشة أو المنتهية الصلاحية، أو زيادة الأسعار، أو التلاعب بالكميات. ومخالفات مواقع التواصل، بكل أشكالها، تصدع الرؤوس، فهي وضعت أصلاً لتسهيل أمور الناس، أو جمع المتباعدين، فحوّلها بعضهم إلى مراكز للتضليل والاحتيال، والترويج لممنوعات أو استغلال مراهقين وأطفال بممارسات إجرامية.

القائمة تطول، وكثير من المخالفات لا تنعكس آثاره السلبية على مرتكبيها وحدهم، بل تطال آخرين لا ذنب لهم، سوى أنهم يعرفونهم أو جيرانهم، أو تواصلوا معهم بشكل أو بآخر.

متى نصل إلى مرحلة الاقتناع والوعي بأن القانون والقواعد العامة والتعليمات، لم يضعها المعنيون، إلّا لحماية الناس، والحفاظ على سلامتهم، ونشر الطمأنينة في نفوسهم؟
متى ندرك أننا باحترام القانون وتطبيقه وعدم المخالفة، نسهم في التطوير وإطراد النمو والتقدم الحضاري على كل الصُّعْد؟ قيادتنا لم تقصّر، وكانت بين الحين والآخر، تصدر قرارات بخفض الغرامات، لإعطاء الفرصة، والحفز على السلوك القويم، فلنكن بقدر هذا العطاء

ebnaldeera@gmail.com

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024